مؤتمر إقليمي حول العدالة الاجتماعية

# (( رؤية نسوية حول العدالة الاجتماعية ))

## من 4 : 6 ديسمبر 2014

## فندق فلامنكو . الزمالك

## ورقة عمل بعنوان

# { العدالة الاجتماعية في برامج الأحزاب المصرية }

حسين عبد الرازق

# العدالة الاجتماعية في برامج الأحزاب المصرية

حسين عبد الرازق

لا يوجد حزب سياسي مصري في الوقت الحاضر (86 حزبا) لا يضع في برنامجه . أو برنامجه الانتخابي . بندا عن " العدالة الاجتماعية " سواء كان حزبا إشتراكيا أو ليبراليا أو قوميا او يتشح بغطاء ديني " إسلام سياسي " أو بلا هوية ، بينما أغلب هذه الأحزاب يغيب عن برامجها مفهوم العدالة الاجتماعية بصورة تامة ، رغم أن " العدالة الاجتماعية " قد احتلت مكانة رئيسية في شعارات ثورة 25 يناير 2011 الأربعة " عيش . حرية . عدالة اجتماعية . كرامة إنسانية " ، وأصبحت تلك الشعارات تملك مشروعية الثورة نفسها .

وتعرف العدالة الاجتماعية بأنها " نظام إقتصادي إجتماعي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع " وتعمل على " توفير معاملة عادلة وحصة تشاركية من خبرات المجتمع " .

وهناك نظريات وحركات في العدالة الاجتماعية ، منها نظرية الفيلسوف الليبرالي " جون رولسي " الذي نشر عام 1971 نظريته تحت عنوان " نظرية في العدالة " والتي اعتمدت على رؤى الفيلسوفان النفعيان " جيرمي بينشام " و" جون ستيوارت ميل " ، وأفكار العقد الاجتماعي عند "جون لوك ، وأفكار كنت " وتقوم على ان حقوق الإنسان والمساواة اهم دعائم العدالة الاجتماعية ، ومنها أيضا حركة الخضر عبر العالم ، والتي ترى أن العدالة الاجتماعية تعني " التوزيع المتساوي للموارد لضمان بأن الجميع لديهم فرص متكافئة للتطور الاجتماعي والشخصي " .

ويرى د. احمد عامر أن المقصود بالعدالة الاجتماعية في ثورة 25 يناير " هو تضييق الفوارق في مستوى المعيشة بين جميع طبقات المجتمع المصري ، ويتم تفعيل هذا المفهوم من خلال محورين : الاول مدخل الدخل والثاني مدخل الثروة ، وأن مدخل الدخل كأساس لتفعيل العدالة الاجتماعية قد يتطلب فترة زمنية طويلة لتحقيق هذه العدالة ، حيث ان مدخل الدخل يرتكز على تطبيق الحدين الادنى والاعلى للأجور ، وهذا المفهوم يتطلب وقتا طويلا قد يصل إلى عدة سنوات لكي تظهر الآثار والانعكاسات في تطبيق جزء من الفوارق بين طبقات المجتمع المختلفة ، بينما المحور الثاني الذي يرتكز على مفهوم الثروة فهو أسرع في التطبيق ، وقد يؤتي ثماره في تفعيل وتحقيق العدالة الاجتماعية بسرعة وفي زمن قصير قد يصل إلى عدة شهور فقط " ثلاثة أشهر على الأكثر " حيث يستند مدخل الثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية على أساس فرض ضريبة تعادل

( 1%) على الأقل على جميع الحسابات الجارية والودائع وجميع الشهادات والاوعية الإدخارية وما في حكمها وذلك للشخص الطبيعي والشخص الاعتباري .

وفي مقابل هذا المفهوم الإجرائي للعدالة الاجتماعية والقائم على تضييق الفوارق بين الطبقات ، تطرح القوى الاشتراكية ضرورة تحقيق تغيير حقيقي في علاقات الإنتاج وعلاقات الملكية لتحقيق العدالة الاجتماعية .

ويمكن تقسيم الأحزاب المصرية وموقفها من قضية العدالة الاجتماعية إلى أربعة مجموعات رئيسية :

أولا : الأحزاب الليبرالية .

ثانيا : أحزاب الإسلام السياسي او التي تنسب نفسها للدين الإسلامي .

ثالثا : الاحزاب القومية .

رابعا: الاحزاب الاشتراكية .

## الاحزاب الليبرالية

تدعو " الليبرالية " بشكل عام إلى " دستورية الدولة والديمقراطية والانتخابات الحرة النزيهة "، وحقوق الإنسان ، وحرية الاعتقاد ، والسوق الحرة والملكية الخاصة " وظهرت الليبرالية كحركة سياسية مستقلة خلال القرن الثامن عشر الميلادي . عصر التنوير في أوربا . واعترضت على أفكار شائعة ومستقرة في ذلك الزمن ، مثل تدين الدولة والملكية المطلقة وحق الملوك الإلهي ، وكان من أبرز مفكريها توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو وإيمانويل كانت ، وأكد هؤلاء بأن للفرد حق طبيعي في الحياة والحرية والملكية الخاصة وفقا لنظرية العقد الاجتماعي والذي يوجب على أي حكومة ألا تعتدي على أي من هذه الحقوق الطبيعية للفرد ، وسعى الليبراليون لاستبدال الحكومات التي تملك سلطات مطلقة بحكومات ديمقراطية ، والنظام الملكي الجمهوري ، وشهد القرن التاسع عشر الميلادي قيام حكومات ليبرالية على نطاق أوربا وأمريكا الشمالية .

وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي فالليبرالية تعني " الاقتصاد الحر " أو اقتصاد السوق ، ويقوم اقتصاد السوق على عدم تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية وترك السوق حراً يضبط نفسه بنفسه ، فالفرد ولد حرا حرية مطلقة ، وبالتالي فإن له الحرية في أن يقوم بأي نشاط اقتصادي".

ومع الثورات العمالية في الدول الرأسمالية وقوة جاذبية الأفكار الاشتراكية وظهور الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ، والمنافسه بينه وبين الدول الرأسمالية التي تتبنى سياسات السوق الحرة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد حدث تحول في الفكر الليبرالي ، وظهرت ما يمكن تسميته بـ " الليبرالية الاجتماعية " والتي ترى ضرورة تحقيق توازن بين " الحرية " و" المساواة " أو العدل الاجتماعي والاهتمام بحقوق الطبقات الفقيرة والخدمات الاجتماعية ، مثل التعليم والضمان الصحي والسكن ، وحتمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، ويقول أنصار " الليبرالية الاجتماعية " أن ليبراليتهم تتخذ موقفا وسطا بين الرأسمالية المطلقة والاشتراكية .

## الاحزاب الليبرالية المصرية :

هناك أحزاب مصرية عديدة تنسب نفسها الليبرالية أهمها من وجهة نظري خمسة أو ستة أحزاب هي " حزب الوفد ( الجديد ) . حزب المصريين الاحرار . حزب الحركة الوطنية . حزب المؤتمر . الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي . حزب الدستور " .

- **حزب الوفد** : وهو حزب الحركة الوطنية والأغلبية الشعبية قبل ثورة 1952 ، واستمد أسمه من " الوفد المصري " الذي تشكل عام 1918 عن طريق الوكالة الشعبية بتوقيع توكيلات للوفد للمطالبة باستقلال مصر أمام مؤتمر الصلح في باريس ، ورأسه عند التأسيس سعد " باشا " زغلول ، فمصطفى النحاس ، وتم حله مع حل الأحزاب عام 1953وبعد عودة التعددية الحزبية المقيدة عام 1976 ، عاد الوفد عام 1978 برئاسة فؤاد سراج الدين وتلاه بعد وفاته د. نعمان جمعه فمحمود أباظة وأخيرا السيد البدوي .

ويعرف الحزب في برنامج الانتخابي " 2011" العدالة الاجتماعية بأنها تقوم على " حسن توزيع الدخل وتقريب الفوارق بين الطبقات وضمان حد أدنى من الدخل لكل مواطن يكفل له حياة كريمة " .

وتحت عنوان " ثامنا ": العدالة الاجتماعية " يقول البرنامج " ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وعوائد التنمية بين المواطنين جميعا ، فلن نقبل أن تحصل الأقلية على النسبة الأكثر من الدخل القومي بينما تعيش الغالبية من شعب مصر تحت خط الفقر .

والعدالة في توزيع الأعباء العامة بالتخفيض من الضرائب غير المباشرة على إختلاف أنواعها ، وإعادة تخطيط النظام الضريبي ليتحمل أصحاب الدخول الاعلى والثروات الأكثر نصيبا من الضرائب يتكافئ مع قدراتهم المالية ".

وتحت عنوان " تاسعا " مكافحة الفقر " يتضمن برنامج حزب الوفد ، إعادة توجيه الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى هدفه الأصيل وهو تخفيض مشكلة الفقر ، ورفع القدرة للمواطن الأكثر احتياجا وتحسين فرص الحصول على عمل منتج ، ووضع حد أدنى للاجور على المستوى القومي وإعادة النظر في هذا الحد كل 3 سنوات ، وربطه باستراتيجية تخفف حد الفقر .

وفي برنامجه الانتخابي السابق ( 2010) وتحت عنوان " رابعا : دعم مقومات العدالة الاجتماعية وشبكة الضمان الاجتماعي " ، يتحدث الوفد عن مشكلتي الفقر والبطالة ويطالب بوضع استراتيجية شاملة للقضاء على الفقر ، وحفز القطاع الخاص على التوسع في الاستثمار ، وتنمية مهارات الفقراء ، وتفعيل شبكات الضمان الاجتماعي ، وتصميم برنامج وطني لتحسين تغذية الفئات المهمشة ، وتطوير دعم المواد الغذائية ، وتطوير سياسة الحد الأدنى للأجور عن طريق تنشيط المجلس القومي للأجور ورفع الحد الادنى للأجور ، وربط الأجر بالانتاجية ، وتأكيد الحق في الغذاء ، ومواجهة مشكلة البطالة بزيادة معدلات الاستثمار ، ومعدلات النمو ، وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، وتحفيز رجال الأعمال وشركات القطاع الخاص على مساندة إنشاء وتنمية المشروعات الصغيرة في مجالات الصناعات المغذية والخدمات الانتاجية البسيطة ، وذلك بتخصيص نسبة من أرباحها لتمويل ومساندة تلك المشروعات وخصم تلك النسبة من وعائها الضريبي .

- حزب المصريين الأحرار : وهو حزب ليبرالي تشكل بعد ثورة 25 يناير في 3 أبريل 2011 على يد رجل الاعمال " نجيب ساويرس " وعائلته وعدد من رجال الأعمال الجدد ، ووافقت لجنة الأحزاب على قيامه في 4 يوليو 2011 ، وهو عضو منذ أبريل 2014 في المنظمة الليبرالية الدولية التي تضم في عضويتها 100 حزب ليبرالي حول العالم ، وأندمج " حزب الجبهة الديمقراطية " برئاسة د. أسامة الغزالي حرب ، في حزب المصريين الأحرار في 21 ديسمبر 2013 .

وفي مقدمة البرنامج الاقتصادي للحزب يؤكد الحزب إيمانه بـ " العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان " ، وأن الحزب " يرتكز إلى الاقتصاد الحر لتحقيق الرخاء " وعند تحديده لاهداف الحزب يحدد ثلاثة أهداف ، ومن بينها " النهوض بمصر اقتصاديا واجتماعياً وعلمياً ، والارتقاء بمستوى التعليم بكافة مراحله لتكون مصر على قدم المساواة مع الدول المتقدمة في كافة المجالات ، والعمل على تحقيق الرخاء للشعب في ظل نظام اقتصادي مبنى على الاقتصاد الحر

**والعدالة الاجتماعية من خلال خلق مناخ جاذب للاستثمار وبناء دولة مؤسساتية وبنية تشريعية حديثة تتسم بالاستقرار والاستمرارية وتحترم القانون .**

**ويتضمن البرنامج العمل لكي " نشعر الفئات الأكثر عددا والأشد فقرا في مجتمعنا بانها الأكبر استفادة من برامج الدولة والمجتمع المدني للرعاية الاجتاعية " .**

**ويعود الحزب في " الباب الثاني : البرامج الاقتصادية " ليقول أن " الحريات الاجتماعية والسياسية لا يمكن أن تكتمل دون حرية اقتصادية حقيقية مبنية على التنافسية والشفافية والنزاهة وحرية الفكر والإختيار والعمل وذلك في إطار سيادة القانون ، وكذلك تمكين المواطنين اقتصاديا ، فنحن نؤمن بحكومة توفر الفرص والحوافز الحقيقية لمواطنيها لتحسين أوضاعهم في كافة مناحي الحياة ، بدءا من تعليم متميز ، وحتى خلق مناخ مناسب يشجع على ريادة الاعمال بالمجتمع ، كما أوضحت تجربة اقتصاديات الشرق الأقصى " .**

**ويقترح الحزب الغاء الحد الأقصى للأجور ، وإصلاح قوانين التأمينات الاجتماعية بما يؤدي للحد من المساهمة الإلزامية لصاحب العمل في التأمين على العامل ( 26% من راتب العامل ) . كما يقترح الحزب إصدار سندات بالدولار واليورو !.**

- **حزب الحركة الوطنية المصرية : وتشكل في 6 يناير 2013من أنصار الفريق أحمد شفيق مرشح الرئاسة المنافس لمحمد مرسي ، ونص في الميادئ الأساسية للحزب على " تحقيق العدالة الاجتماعية : وذلك بأن تتعهد الدولة بضمانات مؤسسية لتحقيق الاحتياجات الأساسية لأبناء مصر الأقل حظا والأكثر حرمانا " .**

**كما نص في برنامج الحزب تحت عنوان " رابعا : تحقيق العدالة للجميع " على أن الحزب يؤمن بضرورة تحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية ، والقضاء على الاستثناءات ، وتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية للمواطنين ، من خلال :**

- **وضع حد أدنى للأجور بما يوفر حياة كريمة للمواطن .**
- **رفع أجور العاملين بالدولة ، ورفع قيمة المعاشات وربط ذلك بمعدل التضخم ( ارتفاع الأسعار ) .**
- **الحفاظ على دعم السلع الأساسية لمحدودي الدخل وتحسين جودة السلع المقدمة على البطاقات التموينية .**

- توفير إعانة بطالة لفترة مناسبة حتى يتم الحصول على فرصة عمل .
- تبني مشروع قانون بخصوص التأمين ضد البطالة .
- توفير معاش لكل مواطن لا معاش له يوفر له حدا أدنى من الدخل .
- زيادة عدد الأسر المستفيدة من مساعدات الضمان الاجتماعي بحيث يغطي كافة الأسر المصرية المحتاجة .
- تبني آليات فعالة ومنضبطة لوصول الدعم لمستحقيه وخاصة رغيف الخبز والبوتاجاز والبنزين .
- تبني استراتيجية لمكافحة الفقر ، والنهوض بالمناطق الفقيرة .
- تطوير العشوائيات القائمة ، وتوصيل الخدمات إليها " .

- **الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي** : وأعلن عن تأسيسه في 24 مارس 2011 على يد مجموعة من المثقفين والمهنيين البارزين أغلبهم لم يمارس العمل السياسي أو الحزبي من قبل وأبرزهم " د. محمد أبو الغار " رئيس الحزب ود. حازم الببلاوي ، ود. محمد غنيم ، والمخرج داوود عبد السيد ، ود. هدى الصده ، وعماد جاد ، ود. زياد بهاء الدين وفريد زهران ، وعدد من أعضاء المكتب التنفيذي لائتلاف شباب الثورة منهم باسم كامل وزياد العليمي وأحمد فوزي .

ويعلن الحزب انتمائه لليبرالية الاجتماعية ، وقد انضم في 29 أغسطس 2012 إلى " الاشتراكية الدولية " التي تضم الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية " .

ويرى الحزب في برنامجه " المحور الاجتماعي " أن قضية الاعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع المصري في الوقت الحالي " ، وتحت عنوان " القضاء على الفقر المدقع والحد من آثار التباين في الدخول " يتحدث البرنامج عن " فلسفة الحزب " ويطرح " أهمية العمل على تقليل الفجوة في الدخول بين المواطنين عن طريق تأمين حد أدنى للأجور لمن يعمل ، وإعانة بطالة للباحثين عن العمل وربطها بالتدريب أو البحث الجاد عن العمل .. إن الحزب يستند إلى مبدأ أن التعامل مع قضية الفقر في مصر تقع مسئوليته على عاتق الدولة ، وما يجب أن تجريه من تغيرات هيكلية في سوق العمل ، والنظام الضريبي ،

وأولويات الانفاق العام ، والخدمات العامة التي تتيحها بحيث تصبح آمال المصريين جميعا في العيش الكريم حقال لهم لا منحة .

من هنا فإن الحزب يطرح تصوراً بديلا للعدالة الاجتماعية الحقيقية لا يقتصر على الرؤية التقليدية التي تقاس بالاستهلاك وبالتوزيع فحسب ، بل يقدم رؤية جديدة للعدالة كمفهوم حيوي وحديث ، يقاس بالمساواة في الفرص وبالقدرة على إطلاق الطاقات والإمكانات في إطار من احترام الحقوق والحرص على تمكين المواطنين جميعا ، رجالا ونساء ، والحزب بذلك يطرح جانبا الفكر الذي ساد لسنوات طويلة والذي إعتمد على استمرار تقديم الدعم العيني بلا ضوابط وبدون استهداف أو قياس إعتمادا على دعم من يستهلك أكثر وليس من لديه الاحتياج الأكبر ، بما ادى إليه ذلك من هدر في الموارد ووصول الدعم لغير مستحقيه .

والحزب يقدم تصورا جديدا يستند إلى تفعيل حقيقي لمفهوم وصول الدعم لمستحقيه وفقا لرؤية شاملة لمفاهيم الفقر والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص " .

وفي إطار هذه الرؤية للحزب يقدم ضمن سياساته في " مجال الحماية الاجتماعية " إنشاء بدل بطالة لمن لا يجد عملاً ، وتقرير حد أدنى للأجور لمن يعمل بالفعل ، وتطوير آليات الرقابة على الدعم وخفض دعم الطاقة ومحاسبة المنشآت الاقتصادية على استهلاكها ووضع حد أقصى لاستهلاك الطاقة المدعم ، والتوسع في انظمة التأمين الاجتماعي الإجباري لتشمل جميع المواطنين .

- حزب الدستور : تأسس عام 2012 بمبادرة من د. محمد البرادعي ، وأحمد حرارة والسفير سيد قاسم ود. أحمد دراج وجميلة إسماعيل ومينا حليم ود. هاله شكر الله ، وانتخب المؤتمر العام للحزب في 21 فبراير 2014 " هالة شكر الله " رئيسا للحزب ، وقال البرادعي عند تأسيس الحزب أن مؤسسية " يحلمون بان يضم 5 ملايين مصري في حزب وسطى جامع لا ينافس أحزابا أخرى ، وإنما يعمل على جمع الشمل " .

وفي الباب الثاني " الاقتصاد في خدمة المجتمع " من البرنامج العام لحزب الدستور ، يؤكد الحزب أهمية دور الدولة في " توجيه آليات السوق في الاتجاه الذي يرغبه المجتمع ككل وتحقيق العدالة الاجتماعية " ويدعو الحزب إلى " إعادة توجيه الاقتصاد المصري بالكامل بحيث يؤدي أولا إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين وتحسين البيئة التي يعيشون فيها وعليها ، والتي تشكل ملكية

مشتركة لنا ولأبنائنا من بعدنا ، وبحيث يعتمد على علاقة بناءة وذكية بين أجهزة الدولة والسوق ، ويتم ذلك من خلال إصلاح كافة المجالات الاقتصادية " .

وتحت عنوان " محاصرة الفقر وتوفير سبل الحياة الكريمة والخدمات الأساسية " يقول البرنامج " لا يمكن الحديث بجدية عن مشروع للتنمية الاقتصادية بدون توفير الاحتياجات الأساسية للمواطن المصري من مأكل وملبس ومسكن ورعاية صحية وتعليم ، فالعدالة الاجتماعية المبنية على تكافؤ الفرص وتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لجميع المصريين هي ضرورة أساسية للتنمية الشاملة والعادلة ، ويركز الحزب على سبل تعظيم ثروة مصر بشكل عام ، بالتوازي مع إعادة النظر في آليات دعم الفئات الأكثر احتياجا من خلال السياسات الضريبية وطرق وصول الدعم لمستحقيه ، حتى يستفيد المواطن من عدالة التوزيع وزيادة مقداره ، وحتى تتمكن الدولة من النهوض بأحد أهم أدوارها ، بتوفير شبكة الضمان الاجتماعي لجميع المواطنين ، مما يكفل الحد الادنى للحياة الكريمة لكل من يعجز عنها لأسباب مادية أو صحية أو اجتماعية ، وعلى أن لا تكون شبكة الضمان الاجتماعي دافعاً سلبيا على عدم التعليم والعمل والمشاركة الإيجابية في المجتمع ، وتمول شبكة الضمان الاجتماعي من خلال نظام ضريبي متوازن ، ومنظومة مستدامة للتأمين الاجتماعي " .

ويتبنى البرنامج إنشاء نظام تأمين صحي شامل واستمرار الدعم للفئات المستحقة ولكن باساليب حديثة وفعالة ، وضبط الأسعار واستقرار السوق ، وتوفير فرص عمل كريمة بأجر عادل ، وتبسيط هيكل الاجور داخل القطاع الحكومي ، وضبط العلاقة بين الحد الادنى والحد الأقصى للأجور ، وتحديد معايير واضحة وعادلة لقياس الأداء ، وتحديد حد أدنى واقعي للأجور ، في القطاعين الحكومي والخاص يتغير حسب معدلات النمو والتضخم .

ويرى الحزب أن الضرائب أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي في الاتجاه الذي يحقق أهداف المجتمع بشكل عام .. " ومن ثمة يجب أن يعكس تصميم الهيكل الضريبي والجمركي هذه الأهداف الثلاثة مجتمعة : توفير موارد للدولة تسمح لها بالقيام بدورها وتقديم الخدمات وإدارة المرافق ، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوة بين الاغنياء والفقراء ، وتوجيه النشاط الاقتصادي وقوى السوق وحركة الاستثمار نحو خدمة أهداف المجتمع ككل " .

## الليبرالية والعدالة الاجتماعية :

وبتطبيق مفهوم العدالة الاجتماعية باعتبارها " نظام اقتصادي اجتماعي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع ، ويضمن التوزيع المتساوي للموارد ليكون للجميع فرص متكافئة للتطور الاجتماعي ، وتحقيق تغيير في علاقات الإنتاج وعلاقات الملكية " على برامج الأحزاب الخمسة الليبرالية ، والليبرالية الاجتماعية ، فسنجد أن هذه الاحزاب جميعا . وبصرف النظر عن تأكيدها على العدالة الاجتماعية . تمسكت بالاقتصاد الحر وآليات السوق الرأسمالي ، وركزت في برامجها على مجرد إجراءات تنفيذيه للتخفيف من مشاكل الفقر والبطالة ، وطرحت أفكارا لترشيد الدعم ووصوله إلى مستحقيه ومنح العاطلين إعانة بطالة واقتراحات لنظام ضريبي أكثر عدالة والتأمين والضمان الاجتماعي وتجاهلت أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الثالث التي سبقتنا في هذا المجال مثل دول جنوب شرق آسيا ، اعتمد أساسا على دور للدولة في الاستثمار والتنمية وتحقيق الخدمات الأساسية إلى جانب القطاع التعاوني والقطاع الخاص ، خاصة أن الاقتصاد المصري يعاني من توقف وتراجع التنمية خلال العقود الثلاثة الماضية وارتفاع نسب الفقر والبطالة وانخفاض مستوى معيشة غالبية المواطنين ، وزيادة الدين المحلي وعجز الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري وضعف الرأسمالية المحلية وهيمنة القطاع الطفيلي عليها ، والآثار السلبية لسياسات الخصخصة وبيع وتصفية القطاع العام .

## الاحزاب الدينية

حسم المصريون العلاقة بين السياسة والدين في مطلع القرن العشرين عندما رفعت ثورة 1919 شعار " الدين لله والوطن للجميع " . ولا ينتقص من هذه الحقيقة النص في دستور 1923 في المادة 149 على أن " الإسلام دين الدولة " وتأسيس احزاب ذات مرجعية دينية مثل " حزب الله " و" حزب الأخاء " و" حزب الإصلاح الإسلامي " عقب صدور دستور 1923 ، فقد كان الحكم مدنيا ، وكانت هذه الأحزاب هامشية لا تأثير لها في الحياة السياسية .

ويرتبط الخلط بين الدين والسياسة وإدخال الدين في السياسة وتأسيس احزاب دينية بظهور جماعة " الأخوان المسلمين " على يد حسن البنا في مارس 1928 ، وقوله أن " الإسلام عقيدة وعبادة " ، ووطن وجنسية ، وروحانية وعمل ، ومصحف وسيف " وأن " فكرة الإخوان المسلمين نتيجة للفهم العام الشامل للإسلام ، فقد شملت كل نواحي الإصلاح في الأمة ، فهي دعوة سلفية

، وطريقة سنية ، وحقيقة صوفية ، وهيئة سياسية ، وجماعة رياضية ، ورابطة علمية ثقافية ، وشركة اقتصادية ، وفكرة اجتماعية" .

وانحاز دستور 1971 المعدل ضد قيام أحزاب دينية أو ذات مرجعية دينية ، فنص في الفقرة الثالثة من المادة (5) من الباب الأول " الدولة " على ما يلي :

(( للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية وفقا للقانون ، ولا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي او قيام أحزاب سياسية على أية مرجعية دينية أو أساس ديني ، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل )) .

وقد أضيفت هذه الفقرة إلى المادة (5) طبقا للاستفتاء على تعديل الدستور في 26 مارس 2007 .

ولكن المجلس الاعلى للقوات المسلحة أصدر إعلانا دستوريا في 30 مارس 2011 تضمن نص الفقرة الثالثة من دستور 1971 المعدل بعد حذف الفقرة التي تمنع قيام أحزاب " على مرجعية دينية " ليصبح النص في المادة الرابعة من الإعلان الدستوري :

(( ولا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل )) ، ليتوالى قيام أحزاب دينية بمقولة أنها أحزاب مدنية ذات مرجعية إسلامية " مثل حزب الحرية والعدالة ( الاخوان المسلمين ) ، وحزب الوسط ، وحزب النور ، وحزب الفضيلة ، وحزب الأصالة ، وحزب الإصلاح والنهضة ، وحزب النهضة ، وحزب البناء والتنمية ، وتنشط حاليا حزبان فقط هما " حزب الحرية والعدالة " أي جماعة الأخوان رغم حل الحزب في 9 أغسطس 2014 ، وحزب النور .

- حزب الحرية والعدالة ( الا خوان ) :

" الحرية والعدالة " هو حزب الاخوان المسلمين ، الجماعة التي أسسها حسن البنا في مدينة الإسماعيلية في 22 مارس عام 1928 كجمعية تهدف إلى التمسك بالدين وأخلاقياته ، ثم نقل نشاطها إلى القاهرة عام 1932 ، وبدأ في ممارسة العمل السياسي " الحزبي " عام 1938 ، وقدم ما أسماه حلا إسلاميا لكافة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد في ذلك الوقت ، وأعلن رفض الدستور والنظام النيابي وأن " دستور الأمة هو القرآن " وكان شعارها " القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت في سبيل الله أسمى أمانينا " ، كما أبرزت الجماعة مفهوم " القومية

الإسلامية "كبديل للقومية المصرية ، و" حددت أهدافها السياسية في تحرير الوطني الإسلامي من كل سلطان أجنبي " قائله أن ذلك حق طبيعي لا ينكره إلا ظالم جائر ومستبد قاهر ، و " أن تقوم في هذا الوطن الحر دولة خلافة إسلامية حرة تعمل بأحكام الإسلام وتطبق نظامه الاجتماعي وتعلن دعوته الحكيمة للناس " . " وأسس البنا " التنظيم الخاص " أو الجهاز السري عام 1944 على شكل خلايا عنقودية مسلحة ، بدأت بأغتيال أحمد ماهر " رئيس مجلس الوزراء " في فبراير 1945 ، ثم محمود فهمي النقراشي الذي خلف أحمد ماهر في رئاسة الوزارة في ديسمبر 1948 ، واغتيال القاضي أحمد الخازندار في نفس العام لإصداره أحكاما ضد عدد من المتهمين المنتمين للاخوان في أحد قضايا الإرهاب ، ورفض حسن البنا المرشد العام الأول للجماعة الحزبية رفضا باتا وأعلن عداءه للأحزاب السياسية ، ووصفت جريدة " النذير " الأحزاب في مصر بأنها أحزاب الشيطان مؤكدة أنه لا حزبية في الإسلام ، وأعلنت الجماعة ولائها للملك فاروق ، وتوطدت العلاقة بين القصر الملكي والجماعة ، وتم حل الجماعة بقرار من حكومة النقراشي في 8 ديسمبر 1948 وتبعه اغتيال حسن البنا في 12 فبراير 1949 على يد أحد رجال وزارة الداخلية ، وعادت الجماعة لممارسة نشاطها عام 1951 بحكم من مجلس الدولة ، وتم حل الجماعة مرة أخرى بعد ثورة 23 يوليو 1952 في أعقاب محاولة إغتيال الرئيس جمال عبد الناصر في ميدان المنشية عام 1954 ، واتهام الإخوان بالمسئولية عن هذه المحاولة ، واعتقل العديد من قادتها وأعضائها وحكم بإعدام عدد منهم ، وتعرض التنظيم لضربة ثانية عام 1965 واعدام أحد قادته ومنظريه " سيد قطب " .

وعقب تولي " أنور السادات " السلطة خلفا لعبد الناصر أطلق سراح كل المعتقلين من الجماعة وعادت لممارسة نشاطها بحرية تامة دون اعتراف قانوني بها ، وفي ظل حكم حسني مبارك خاضت الانتخابات أعوام 1984 و1987 وخاض مرشحي الاخوان انتخابات 2005 كمستقلين وحصلوا على 88 مقعدا .

وبعد ثورة 25 يناير 2011 قامت الجماعة بتأسيس حزب " الحرية والعدالة " في 6 يونيو 2011 ، وخاض الحزب انتخابات مجلس الشعب وحصل على 222 مقعدا من 508 مقعد بنسبة 43ر7% ( 115 من القوائم و107 على المقاعد الفردية ) ، كما فاز مرشحة لرئاسة الجمهورية " د. محمد مرسي " بحصوله على 13 مليون و230 ألف و131 صوت بنسبة 51ر73% مقابل حصول منافسه في جوله الإعادة ( يونيو 2012) الفريق أحمد شفيق على

12 مليـون و347 ألـف و380 صـوتا بنسـبة 27ر48% وأطاحـت ثـورة 30 يونيـو 2013 وانحياز القوات المسلحة لها في 3 يوليو بنظام الجماعة ورئيسها .

ويقول حزب الحرية والعدالة في برنامجه (( .... ويرى الحزب أن العدالة الاجتماعية تعني بعدين ، الاول ، حق المواطن في المشاركة في العملية الانتاجية ، والثاني : حقه في الحصول على نصيبه من الناتج الذي يتم خلقه في العملية الإنتاجية مع مراعاة جانب التكافل الاجتماعي لمن تعجز بهم قدراتهم عن تحقيق متطلباتهم المعيشية من خلال العمل ، او كونهم من العاجزين عنه .. )) .

ويرى الحزب أن تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع المصري يستلزم ما يلي :

. إرساء مبدأ المساواة بين الأفراد في المشاركة في الاقتصاد الوطني كل حسب مهاراته وقدراته ، وهو ما يعني ألا تكون هناك فرصة للوساطة والمحسوبية .

. مواجهة قضية الفقر باعتبارها مظهرا من مظاهر انعدام العدالة الاجتماعية ، وذلك بالقضاء على اسبابه ومحاربتها والعمل على توفير متطلبات الحياة الأساسية لجميع أفراد المجتمع ، ويشدد الحزب هنا على أهمية توظيف التمويل المجتمع من زكاة ووقف وصدقات وغيرها في معالجة الفقر ، وتوفير تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة للفقراء من هذه الأموال لإنتزاعهم من دائرة الفقر ، ويقترح الحزب أن تضاف إلى مخصصات الفقراء بالموازنة العامة نسبة 200% من الإيرادات البترولية والتعدينية تحت بند زكاة الركاز للعمل على تحسين أوضاعهم المعيشية .

. يقترح الحزب تعديل قانون الوقف الحالي لكي يعمل على تشجيع الأثرياء لإنشاء اوقاف جديدة من خلال توفير عنصر الثقة ، وإطلاق مبادرات خيرية جديدة للنفع العام ، وبخاصة في مجال وقف الأموال المنقولة ، حيث أصبحت تشكل جزءا رئيسيا من الثروة ، وكذلك توحيد النظام القانوني والإداري لجميع الأوقاف المصرية ( إسلامية ومسيحية ) على أساس المواطنة وليس الانتماء الديني .

. إعادة هيكلة انظمة المعاشات والضمان الاجتماعي وبخاصة للفئات الفقيرة حتى تضمن الحياة الكريمة لهؤلاء .

ـ إعادة هيكلة مخصصات الدعم بالموازنة على نحو يلبي احتياجات الفقراء والتسرب لأنظمة الدعم الحالية .

> وهذا البرنامج الذي يطرحه حزب الحرية والعدالة ( الاخوان ) تحت عنوان العدالة الاجتماعية ، أبعد ما يكون عن مفهوم " العدالة الاجتماعية " فهو مجرد إجراءات محددة لتحسين أوضاع الطبقات الفقيرة نسبيا ، تعتمد على أريحية الأغنياء واستعدادهم للإحسان ، وتقديم الصدقات للفقراء وللتنمية ! .

- حزب النور : وهو الذراع السياسي للدعوة السلفية في مصر ، وقد رفضت الحركة السلفية العمل بالسياسة وابتعدوا عن ممارسة دور فاعل في الحياة العامة ، وتمترسوا في المساجد والزوايا . آلاف منها كانت تابعة للسلفيين . وحرصوا على التواصل مع الأمن ومباحث امن الدولة ، التي عملت على توظيفهم لصالح النظام الحاكم . قبل الثورة . وشجعت نشاطهم الديني والاجتماعي باعتبارهم عامل جذب للشباب المتدين يبعدهم عن الوقوع في براثن جماعة الإخوان المسلمين ويبعدهم عن العمل بالسياسة .

ومع انتشار الدعوة للتظاهر يوم 25 يناير 2011 . في عيد الشرطة . وفي أعقاب سقوط نظام بن على في تونس ونجاح ثورة الياسمين ، سئل الشيخ ياسر برهامي عن حكم المشاركة في هذه التظاهرة ، فأكد في 21 يناير رفض الدعوة السلفية لهذه المظاهرات " تمسكا بالدين ، وتغليبا للمصلحة ، وتجنبا للفتنة " مؤكدا إجماع العلماء على هذا الرأي ، وقبل ذلك أعلن الشيخ محمود عامر مبايعته لحسني مبارك أميراً للمؤمنين ، وأفتى بضرورة قتل د. محمد البرادعي إذا استمر في تحريضه ضد النظام ، واستمر هذا الموقف بعد إنطلاق ثورة 25 يناير 2011 ، فرفضت الدعوى السلفية الدعوة للتظاهر فيما عرف بـ " جمعة الغضب " . ولم تظهر مواقف تأييد للثورة إلا عقب تنحي مبارك وانحياز القيادة العامة للقوات المسلحة للثورة ( هناك استثناءات لبعض شيوخ السلفية مثل الشيخ محمد حسان ومحمد عبد المقصود ونشأت أحمد وفوزي السعيد ) .

وقد تقدم حزب النور باوراق تأسيسه في 24 مايو 2011 مؤكدا ان هدفه الدفاع عن تطبيق الشريعة الإسلامية ، واحتل المركز الثاني بعد حزب الحرية والعدالة في انتخابات مجلس

الشعب ( 2011 . 2012 ) بحصوله على 109 مقعد ترتفع إلى 123 بإضافة مقاعد أحزاب " البناء والتنمية " و" الأصالة " التي خاضت الانتخابات متحالفة مع حزب النور في " تحالف الكتلة الإسلامية " .

ولعب حزب النور الدور الأساسي مع جماعة الإخوان في صياغة دستور 2012 وفرضوا المادة 219 الشهيرة التي تحول مصر إلى دولة دينية .

وفي انتخابات رئاسة الجمهورية أيدوا في الدور الأول عبد المنعم أبو الفتوح ، وفي الإعادة أيدوا د. محمد مرسي ، ورفض الحزب المشاركة في مظاهرات ( ثورة ) 30 يونيو المطالبة برحيل مرسي ، وأعلن الحزب أن شرعية مرسي " خط أحمر " ولكن الحزب تراجع عن موقفه بعد الإنذار الذي وجهه المجلس الاعلى للقوات المسلحة لمرسي ، وأعلن في 2 يوليو 2013 تأييد لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة ، وبعد عزل مرسي أيد الحزب " خارطة المستقبل " التي اعلنها وزير الدفاع " عبد الفتاح السيسي " ودخل في تحالف القوات المسلحة وشارك في لجنة الخمسين لصياغة الدستور ونجح في عدم النص على أن مصر دولة مدنية في الدستور .

وفي البرنامج الانتخابي لحزب النور وتحت عنوان " البرنامج الاقتصادي . محور العدالة الاجتماعية " يقول الحزب :

أولا : التوزيع العادل للثروة .

1. مراجعة مخصصات الصناديق الخاصة والنزول بها إلى أدنى مستوى لتوفير التمويل اللازم للإنفاق على مشروعات التنمية .
2. زيادة الاعتمادات المالية المخصصة من الدولة للإسكان الشعبي وتمويلها من اعتمادات الكماليات والترفيهيات .
3. استمرار الدعم بالنظام الحالي كمرحلة انتقالية .
4. تحديد حد أدنى للأجور يحقق مستوى الحياة الكريمة ، ويتغير بتغير المستوى العام للأسعار .. ووضع سقف أعلى للأجور والمرتبات في الحكومة والقطاع العام ، وليكن عشرين مثلا للحد الأدنى للأجور والمرتبات ، وربط الإنتاجية والكفاءة بالأجور ، وكذا بتغير مستوى الأسعار .
5. إعادة تقسيم الأقاليم الاقتصادية من أجل دمج المناطق الفقيرة مع المناطق التي تملك موارد ومقومات التنمية .. وفي هذا المحور تأتي الاولية الاولى لتنمية مناطق شمال ووسط الصعيد الفقيرة وتطوير المناطق العشوائية غير الآمنة وغير المخططة .
6. تنمية مناطق سيناء والحدود الغربية وحلايب وشلاتين والنوبة ..
7. الحد من النفقات العامة التي لا تتفق مع الصالح العام لأبناء الامة .

8. التوقف عن بيع القطاع العام والمراجعة لعمليات البيع المشبوهة التي تمت ، وعقد اللجان المتخصصة لدراسة الطريقة المثلي للاستفادة منه لحماية حقوق الفقراء ومحدودي الدخل والاجيال القادمة .
9. سن قوانين تكافؤ فرص العمل .
10. سن قوانين توفيق أوضاع الباعة الجائلين .
11. سن قوانين تفعيل مؤسسات الزكاة والوقف .
12. التأمين الصحي ينبغي أن يتوفر لكافة أبناء المجتمع الفقراء والأغنياء .

**ورغم أن هذا البرنامج لا يرتقى إلى تحقيق المفهوم الصحيح لـ " العدالة الاجتماعية " إلا أنه يتميز بربطه الأجور بالأسعار ، وبرفضه لسياسات الخصخصة وبيع القطاع العام .**

## الاحزاب القومية

القومية العربية في مفهومها المعاصر تتمثل في الإيمان بان الشعوب العربية أمة واحدة لها تراث مشترك من اللغة والثقافة والتاريخ والجغرافيا والمصالح ، وبأن دولة عربية واحد . أو ولايات عربية متحدة . ستقوم ضمن حدودها من المحيط إلى الخليج ، ويتبنى هذه الدعوة تيارات مختلفة في الوقت الحاضر اهمها الحركة الناصرية والأحزاب البعثية ، بل وعديد من الأحزاب اليسارية .

وفي مصر يتجسد التيار القومي في الأحزاب الناصرية ، سواء " الحزب العربي الديمقراطي الناصر . أو التيار الشعبي . أو حزب الكرامة " وحزب الكرامة إنشقاق من الحزب العربي الديمقراطي الناصري ، والمنقسم حاليا ، كما أن التيار الشعبي تكوين له طبيعة خاصة تبلور حول حمدين صباحي الذي كان رئيسا لحزب الكرامة عقب خروجه وعدد من القياديين والكوادر من الحزب العربي الديمقراطي الناصري حول خلاف يتعلق بمن يسيطر على صحفية الحزب " العربي " والتي توقفت بعد ذلك عن الصدور منذ عدة سنوات .

ولا توجد وثيقة محددة توضح برنامج " الحزب العربي الديمقراطي الناصري " رغم أن الجميع يعرف أنه حزبي قومي اشتراكي ، وكما يقول د. محمد أبو العلا رئيس الحزب " أن البرنامج الاجتماعي والاقتصادي للحزب موجود بالفعل ولكنه غير ظاهر لأنه بمثابة خطة خمسية سنجني ثمارها بعد فترة قد تصل إلى خمس سنوات " .

وبالتالي فالحزب الذي يمكن معرفة برنامجه للعدالة الاجتماعية . كحزب قومي . هو حزب الكرامة .

- حزب الكرامة : تأسس حزب الكرامة عام 1997 عقب انسحاب " حمدين صباحي " وعدد من قيادات وكوادر الحزب الناصري ، لكنه لم يحصل على الشرعية القانونية إلا في 28 أغسطس 2011 بعد ثورة 25 يناير ، وخاض الحزب انتخابات مجلس الشعب (2011 . 2012) ضمن تحالف يقوده حزب الحرية والعدالة ( الاخوان ) حمل اسم " التحالف الديمقراطي من أجل مصر " ونجح له 6 أعضاء في المجلس .

وفي البند " سادسا : نسعى لبناء مجتمع التنمية المستقلة " من برنامج الحزب يقول : " نقطة البدء : إصلاح زراعي جديد يعيد النظر في الملكيات الغائية واحتكار الأرض ، وتأسيس صندوق حكومي لشراء الأراضي الزراعية المؤجرة من ملاكها وتمليكها للمستأجرين على أقساط طويلة الأجل ، وحظر طرد أي مستأجر من أرضه ، وإعادة النظر في قانون الإيجارات الزراعية الجديد ، والغاء حجوزات بنك الائتمان وديونه على الفلاحين الذين يملكون أو يزرعون أقل من خمسة أفدنة ووقف مطاردتهم أمنيا وقضائيا ، وتحويل بنك الائتمان وبنوك القرى إلى بنك التعاون الزراعي يملكه ويديره التعاونيون الزراعيون لخدمة الفلاح والانتاج الزراعي ، ودعم تكامل حلقات التعاون الزراعي في الإنتاج والإقراض والتسويق ، وتعديل التركيب المحصول لإشباع الحاجات الأساسية وتنشيط إتجاهات التكثيف المحصولي وبحوث التقاوي لتطوير أصناف عالية الجودة وقليلة استخدام المياه ، وإنشاء صندوق خاص للتنمية الزراعية يجري تمويله من زيادة الضرائب عن السلع ومظاهر الاستهلاك الترفيهي والأراضي الزراعية المستقطعة لأغراض غير زراعية " .

" ووقف برنامج خصخصة القطاع العام أو العمل على إصلاحة إصلاحا شاملا وإدارته على أسس الكفاءة الاقتصادية والتطوير الإنتاجي ، وتعزيز رقابة العاملين ومشاركتهم في الإدارة وتنمية استثمارات القطاع العام ، ودعم عمليات التجديد والإحلال والتشغيل الكامل لخطوط الإنتاج ، وبيع الوحدات الخاسرة للعاملين أو للوحدات الأخرى الرابحة ، ومساواة القطاع العام في الحوافز والتسهيلات مع القطاع الخاص .. " .

وتحت عنوان " سابعا : نسعى لبناء مجتمع الضمان الاجتماعي الشامل " يقول البرنامج " .. تلبية الحقوق والحاجات الأساسية للإنسان ، والتأكيد على حقوق التعليم والعمل والعلاج والسكن والتأمين والمعاش والبيئة النظيفة لكل مواطن بصفتها حقوق طبيعية ودستورية ملزمة ، وهذه

الحقوق مع عدالة توزيع الثروة عناصر جوهرية للتنمية البشرية .. ومن حق كل مواطن أن يتعلم مجانا وأن يواصل طريق العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه .. وإيقاف سرطان التعليم الخاص في جميع المراحل ، وبالاخص في المرحلة الجامعية . الذي يحول العلم إلى سلعة ويهدر تكافؤ الفرص .. ومن حق كل مواطن أن يجد عملا يتناسب مع كفاءته واستعداده .. وأن كون هناك حد أدنى مناسب للأجور مرتبط بالإنتاج والأسعار ويتكفل به القانون ، وحد أعلى للدخول تتكفل به الضرائب ، ومن حق كل مواطن تتأخر عنه فرصة العمل ان تصرف له " إعانة بطالة " شهرية تفي بالحد الادنى من ضرورات الحياة .. ومن حق كل مواطن أن يحصل على معاش مناسب في سن التقاعد ، والتأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا ادوارهم في العمل الوطني ، ومن حق كل مواطن ان يحصل على حقه في الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية . علاجا ودواء . سلعة تباع وتشترك وإنما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادي ، وحق كل مواطن في الرعاية يكفله نظام كفء للتأمين الصحي الشامل ، ويجب ان يزيد نصيب الصحة مع التعليم إلى ربع إجمالي الإنفاق العام على الأقل .. وقف ظاهرة الإسكان الترفي والمضاربات العقارية ، وتقديم كافة التسهيلات في توفير الأراضي ومواد البناء بأسعار رخيصة ، وعودة الدولة . بالمشاركة مع القطاعين الخاص والتعاوني . إلى تحمل مسئولياتها تجاه الإسكان الشعبي ، وتدخل الدولة لمواجهة كافة أشكال الخروج على قوانين الإسكان بحلول ممكنة عمليا مقبولة سياسا واجتماعيا وإداريا ، وصياغة تشريعات إيجارية عادلة ، وحظر طرد مستأجر من مسكنه ، ويجب ضمان حق كل مواطن في بيئة نظيفة ، بحماية النيل من التلوث .. " .

**ويعكس هذا البرنامج إنحياز المرحلة الناصرية الطبقات الشعبية الفقيرة وتحميل الدولة بدور أساسي في التنمية وتوفير الخدمات الأساسية .**

## الاحزاب الاشتراكية

الاشتراكية ، هي نظام اقتصادي يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والإدارة التعاونية للاقتصاد ، وهناك مدارس اشتراكية متعددة من أشهرها الاشتراكية الطوباوية ، والماركسية الليبنيية ، والاشتراكية الديمقراطية ، وتختلف التطبيقات الاشتراكية من بلد لآخر .

وقد تبلورت هذه المدارس على يدي مفكري القرن الثامن عشر والحركات السياسية للطبقة العاملة التي انتقدت الآثار السلبية للمجتمع الصناعي والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج على

المجتمع ، وبنهاية القرن التاسع عشر حدث تضاد واضح بين الاشتراكية والرأسمالية ، وأصبحت نظاما بديلا يعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ... بدءا بالاشتراكيين الطوباويين ( الخياليين ) أمثال سان سيمون وروبرت أوين ، وحاول الأخير تأسيس كمبيونات معتمدة على نفسها بالانفصال عن المجتمع الرأسمالي ، وصولا إلى الماركسيين اللينيين الذين تأثروا بالنموذج السوفيتي وتأسيس أول دولة اشتراكية في العالم ، الذين دافعوا عن اقتصاد مخطط مركزيا يوجهه حزب واحد حاكم ويملك وسائل الإنتاج ويتحكم في السوق . بينما دافع الاشتراكيون الديمقراطيون عن اشتراكيتهم القائمة على نظام ضرائبي جديد وتدخل الدولة في هيكلة السوق والاستثمار وحركة رأس المال ، والتغيير التدريجي عبر الانتخابات . ويتفق الاشتراكيون على أن النظام الرأسمالي يخدم مصلحة الأغنياء الذين يملكون وسائل الإنتاج ورأس المال المالي ، ويسمح باستغلال الطبقات العاملة والمنتجة ، ويدعون لاستبدال النظام الرأسمالي بنظام جديد يقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة وتوزيع الثروة على أساس المساهمة في المجتمع وتنظيم اقتصادي يخدم مصلحة المجتمع ككل .

وفي مصر في الوقت الحاضر أكثر من حزب اشتراكي أهمهم وأكثرهم فاعلية ثلاثة أحزاب هي :

- الحزب الشيوعي المصري : ويعود تأسيس هذا الحزب إلى 28 أغسطس 1921 تحت اسم " الحزب الاشتراكي المصري " وجاء تأسيسه بعد حوالي ستة أشهر من تأسيس " الاتحاد العام للعمال " وضم الحزب مجموعتين : الأولى " المثقفون اليساريون المصريون بقيادة سلامة موسى ، والثانية مجموعة من الأجانب واليهود بقيادة جوزيف روزنتال وأنطون مارون ومعهم حسني العرابي . وفي يناير 1923 تحول إسمه إلى " الحزب الشيوعي المصري " ، وعمق جذوره داخل الطبقة العاملة الوليدة في مصر ، ولعب دورا قياديا داخلها طوال عام 1923 وبداية عام 1924 بعدما ارتبط بالأممية الشيوعية ، وتم حل الحزب على يد سعد باشا زغلول عام 1924 ، ولجأ إلى العمل السري ، وفي الأربعينات تشكلت منظمات شيوعية مختلفة مثل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني " ," الحزب الشيوعي . الراية " والعمل والفلاحين " .

ولعبت الحركة الشيوعية دورا هاما عام 1946 في تأسسي " اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، وفي المقاومة الوطنية المسلحة ضد الاحتلال البريطاني في القناعة عام 1951 ، وفي تشكيل تنظيم الضباط الاحرار الذي قاد ثورة 23 يوليو 1952 ، وتعرض الشيوعيون للاعتقال على يد

النظام الثوري في حملة شاملة ضدهم عام 1959 ، وأيدوا وهم في المعتقلات والسجون وتحت التعذيب قرارات يوليو 1961 ، وبعد الإفراج عنهم عام 1964 قرر التنظيمان الرئيسيان حل الحزب والانضمام للاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي بقيادة عبد الناصر ، وبعد رحيل عبد الناصر وانقلاب القصر الذي قاده السادات في 13 مايو 1971بدأ الشيوعيون في إعادة تكوين تنظيماتهم ، وفي أول مايو 1975 أعلنت ثلاث من هذه التنظيمات الاندماج وتشكيل الحزب الشيوعي المصري وواصلت العمل السري وعقد المؤتمر العام الاول في سبتمبر 1980 وبعد ثورة 25 يناير قرر الحزب الانتقال للعمل العلني وأعلن عن نفسه في ميدان التحرير اعتبارا من أول مايو 2011 وأصدر برنامجه العام الجديد في ديسمبر 2011 .

واحتلت قضية العدالة الاجتماعية مكانا بارزا في هذا البرنامج .

فتحت عنوان المهام العاجلة لتحقيق أهداف الثورة يقول البرنامج ما يلي :

(( 3 . الاقرار الفوري لحد أدنى للأجور ل 1200 جنيه ) وحد أقصى لا يتجاوز 15 ضعف الحد الادنى ، وتعميم زيادة الاجور في كافة القطاعات ولأصحاب المعاشات ، وصرف إعانة بطالة للمتعطلين بما يضمن الحد الادنى للعيش الكريم للمواطنين ، ووضع آلية وضوابط محددة لضبط الأسعار ومراقبة الأسعار .

4. استرداد الشركات التي تم نهبها من خلال برنامج الخصخصة ، والبدء الفوري بالشركات التي صدر حكم قضائي باسترداد الدولة لها وإدارتها بطريقة جماعية بواسطة العمال أنفسهم .

5. الغاء الديون على صغار الفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج لهم وحمايتهم من جشع التجار والمحتكرين .

6. إعادة توزيع الموازنة العامة للدولة بما يخدم مصالح الكادحين والفقراء ، وتوفير الموارد اللازمة لتلبية الحقوق الأساسية للمواطنين ، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم ، بالحد من الإنفاق الترفي للدولة والغاء الدعم الذي يوجه للمستثمرين والشركات الاحتكارية ، وإدماج الأموال الطائلة في الصناديق الخاصة في الموازنة العامة للدولة " .

وتحت عنوان ثالثا : من أجل تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة معتمدة على الذات يقول البرنامج " .. لابد للدولة والقطاع العام في هذه المرحلة من لعب دور قيادي في التنمية ودور أساسي في الاستثمار ، ليس فقط في مجال الخدمات العامة ولكن في مجال الإنتاج وعلى مستوى

الصناعات الاستراتيجية والقمم المسيطرة على الاقتصاد ، وضرورة تأمين نهضة صناعية وزراعية تكون هي الأساس في تنمية قابلة للاستمرار كما لابد من التخطيط للتنسيق بين القرارات الاقتصادية حتى لا تترك الأمور لقوى السوق التي ثبت فشلها .

" ولابد من تعبئة المدخرات الوطنية لاستثمارها في الصناعة والزراعة أساساً بدلا من تبديدها في بناء القرى السياحية الفاخرة والإسكان المتميز في المدن الجديدة والانفاق الحكومي الترفي ، كما لابد من تنظيم عملية الاستيراد والرقابة عليها للحد من النزعة الاستهلاكية الترفية ، ولابد أيضا من إعادة توزيع الدخل وتوجيه نتائج وثمار التنمية للطبقات والشرائح الاجتماعية الأكثر حرمانا من محدودي الدخل والفقراء في المدينة والريف وتحقيق التوازن بين المحافظات في المناطق المحرومة وذات التصنيف المحدود من الصناعة والزراعة المتطورة ، خاصة محافظات الصعيد " .

ويتضمن البرنامج أيضا مجموعة من الإجراءات الاجتماعية تتناول نظام ضريبي جديد ووقف الخصخصة وإطلاق حرية الاحتجاج السلمي للعمال ، وتخفيض ساعات العمل ودعم وإصلاح شركات القطاع العام ، وحماية المنتفعين بالإصلاح الزراعي وتعميم الصرف الصحي ومياه الشرب على الفلاحين ، ووضع الأسس الحقيقية لحل مشكلة الإسكان الريفي ، وتوفير أوسع صور الدعم للفلاحين من زراعة المحاصيل الرئيسية ، والحفاظ على مجانية التعليم في كافة المراحل ، وجعل العلاج على نفقة الدولة متاحا لجميع المرضى .. الخ .

- حزب التجمع الوطني التقديم الوحدوي : تأسس الحزب في 29 مارس 1976 كأحد تنظيمات ( أو منابر ) ثلاثة داخل " الاتحاد الاشتراكي العربي " الحزب الوحيد المسموح به قانونا ، وفي مشروع البرنامج الذي تقدم به " خالد محيي الدين " مؤسس الحزب ومقرره المؤقت إلى الاجتماع المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب والذي وافق على قيام التنظيمات الثلاث ( اليمين . الوسط . اليسار ) ، سجل الحزب بوضوح أن هدفه الدفاع عن ثورة يوليو 1952 ومنجزاتها والتقدم بها ، واعترض على السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة وتخلي الحكم عن سياسة التنمية والتخطيط القومي الشامل لحساب سياسة الانفتاح ، وأكد على حق الإضراب للطبقة العاملة وعلى تمسكه بالاشتراكية العلمية ، وعقد أول هيئة تأسيسية له في 10 أبريل 1976 لانتخاب هيئاته القيادية المؤقتة .

وتعرض الحزب منذ لحظة تأسيسه وطوال حكم الرئيس السادات لحملة سياسية وإعلامية قادها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وقادة الحزب الحاكم وأجهزة الإعلام والصحف ( وكانت كلها مملوكة للدولة وخاضعة للحزب الحاكم ) وتوالت حملات الاعتقال للقوى المعارضة لسياسات الحكم وفي القلب منها قيادات وكوادر حزب التجمع وتلفيق القضايا لهم بدأت بحملة عقب مظاهرات 18 و19 يناير 1977 وشملت 146 من قيادات وكوادر حزب التجمع وإتهامهم بالمسئولية عن التخريب والعنف خلال المظاهرات ( حكم ببراءتهم جميعا ، سواء في قضية الانضمام لتنظيمات سرية أو التحريض ) وتوالت الحملات في سبتمبر 1977 ويناير 1980 ويوليو 1980 ومارس 1981 وبلغت ذروتها في سبتمبر 1981 باعتقال 1536 مصريا من الجماعات الإسلامية والمسيحية وقادة الأحزاب والقوى السياسية وأعضاء النقابات المهنية والعمالية ومواطنين عاديين ، من بينهم 23 من قادة حزب التجمع ، وتم تزوير الانتخابات العامة ضد الحزب والمعارضة بشكل عام طوال حكم السادات ومبارك من بعده .

وسجل الحزب في برنامج العام " بناء مجتمع المشاركة الشعبية " وبرنامجه الانتخابي " نوفمبر / ديسمبر 2005 " أن الحزب " يناضل من أجل تحقيق " الاشتراكية " التي ستنهض على أعمق معنى للعدالة والمساواة والحرية والكرامة الإنسانية ، وذلك لأنها تسعي لتصفية كل أشكال الاستغلال ، وحينما تتحرر الجماهير من الخوف والحاجة وتتمكن من السيطرة على مصيرها ، يذهب كل فرد إلى أقصى ما يمكن أن تحمله إليه قدراته وأحلامه ، ومواهبه التي ستتفتح دون قيود أو شروط ، ولكن الطريق إلى الاشتراكية ما يزال طويلا ، وينبئنا التحليل الموضوعي العلمي لمعطيات الواقع والعلاقات الاجتماعية بعد ربع قرن من حكم التبعية والطفيلية والفساد ، أن الطريق إلى الاشتراكية سوف يطول لأنه يحتاج إلى مرحلة انتقالية تقوم على " التنمية الوطنية المستقلة بالاعتماد على الذات " ، ويقدم حزب التجمع برنامجا لها هو "برنامج المشاركة الشعبية " لتتمكن البلاد من إنجاز هذه المرحلة على أفضل نحو وعبر الطريق الديمقراطي السلمي " .

ويقول البرنامج أن العبء الأساسي للتنمية يقع على الدولة وليس على القطاع الخاص ، وذلك دون استبعاد جهود القطاع الخاص المنتج ، ويحدد عدة وسائل لتحقيق ذلك منها ..

" قيام الدولة بدور فاعل ومباشر في مجال الاستثمار الانتاجي وعدم الاكتفاء بتهيئة مناخ ملائم لنشاط القطاع الخاص ، والحفاظ على ما تبقى من القطاع العام وإصلاح أوضاعه ، وقيام الدولة بدور حاسم في الحد من الاستهلاك غير الضروري ورفع معدل الإدخار من 15% إلى

20% خلال خمس سنوات ، ووقف سياسة تحرير التجارة التي أدت إلى ركود الكثير من الوحدات الإنتاجية الخاصة والعامة على السواء ، ومراجعة التعريفة الجمركية للحد من الاستيراد غير الضروري ، وحماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المتكافئة والتخلص من سياسة الاعتماد المفرط على السوق ، وذلك بإعطاء دور فاعل للتخطيط القومي الشامل ليكون له التأثير الأكبر في توجيه الاقتصاد ، وذلك دون استبعاد آليات السوق في حل بعض المشاكل ، وإعطاء أولوية متقدمة للتصنيع وتعميقه ، وقيامه الدولة بدور أساسي في إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ومحدودي الدخل من خلال سياسات الضرائب والدعم والأجور . " ..

وتحت عنوان " إيجاد حلول عاجلة لثالوث البطالة والفقر والغلاء " يقول البرنامج " إزدادت معاناة المصريين في السنوات الاخيرة وتعاني مختلف فئات الشعب من هذه المشاكل ، وفي مقدمتها البطالة والفقر والتهميش المتزايد لفئات واسعة من السكان والغلاء ، والانتقاص من الحقوق المستقرة للعمال والفلاحين والحرفيين والشباب والطلاب والمرأة ، وتتطلب مواجهة هذه المشاكل تغييرا كاملا في السياسات الحكومية المطبقة وخاصة السياسات الاقتصادية والاجتماعية .." ويفصل البرنامج الإجراءات المطلوبة لمواجهة البطالة بما في ذلك تنفيذ برنامج متكامل لاستيعاب الخريجين من خلال تشغيل الطاقات العاطلة في القطاع العام وتطويره وإصلاحه وإدارته ديمقراطيا بدلا من بيعه ، وصرف إعانة بطالة وإنشاء صندوق لمواجهة البطالة يمول من حصيلة رسم إضافي على كافة الإيرادات ما عدا الإيراد من المرتبات والأجور وما في حكمها ، والتوقف عن تنفيذ سياسة المعاش المبكر ، كما يفصل البرنامج الإجراءات المطلوبة للحد من الفقر والتهميش والتصدي للفساد بما في ذلك " محاصرة الأنشطة الرأسمالية الطفيلية باعتبارها المصدر الأساسي لكافة صور الفساد والانحراف في الحياة الاقتصادية وأجهزة الدولة والمجتمع والعمل على تصفيتها " .

- حزب التحالف الشعبي الاشتراكي : تأسس الحزب عقب إنشقاق 37 من أعضاء اللجنة المركزية لحزب التجمع عن الحزب في 12 مارس 2011 ، عقب رفض اللجنة المركزية إدراج اقتراح بسحب الثقة من المكتب السياسي والامانة المركزية وتشكيل قيادة مؤقتة من 15 عضوا تتولى إدارة الحزب لمدة 6 أشهر أو سنة يتم بعدها عقد المؤتمر العام السابع ووافقت لجنة الأحزاب على قيامه في 13 أكتوبر 2011 .

وفي مشروع البرنامج المرحلي للحزب الصادر في 15 يونيو 2011 طالب الحزب بـ " وقف برنامج الخصخصة ومراجعة كل صفقاتها السابقة وعمليات بيع أراضي الدولة التي تمت واستعادة كل الشركات والاراضي التي تثبت فيها شبهة التربح وإهدار المال العام بدون تعويض ، مع محاكمة المسئولين عن تلك الصفقات ، واستعمال كل الوسائل القانونية وصولا إلى التأميم من أجل استعادة أموال وشركات كل القيادات الفاسدة للنظام السابق ، وإعادة توظيفها لمصلحة العاملين فيها والشعب في إطار الملكية العامة ، واسترداد أموال التأمينات والمعاشات التي أستولت عليها الدولة ، وإدارتها بواسطة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية وممثلين عن المنتفعين لصالح أصحاب المعاشات ، والغاء القوانين واللوائح المنظمة للتأمينات الاجتماعية الحالية وإصدار قانون جديد يعيد جوهر الضمان الاجتماعي ، ومحاربة التمييز في شغل المواقع العامة على أساس طبقي عبر التوريث والوساطة وتطوير جهاز الدولة بناء على مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ، وضع حد أدنى للأجور يكفل للعاملين حياة كريمة وربطه بأسعار السلع الضرورية ومعدلات التضخم ، وتحديد حد أقصى للاجور لا يتجاوز 15 مثل الحد الأدنى ، مع المراجعة السنوية لمستويات الأجور ورفعها وفقا لمعدلات التضخم " .

وتحت عنوان " الإنسان قبل الأرباح " قال البرنامج أن الحزب يسعى لبناء نموذج بديل للتنمية قائم على الاستثمار في البشر ، وتطبيق إجراءات فعالة لتوزيع الثروة والدخول لصالح المنتجين الحقيقيين ، وقيام النموذج الاقتصادي المطلوب على ثلاثة أعمدة رئيسية : أولاً قطاع عام يدار بشكل ديمقراطي يعتمد على مشاركة واسعة للعاملين في إدارة منشآتهم .. وثانيا : قطاع تعاوني في مجالات الصناعات الصغيرة والزراعة والإسكان .. وثالثا : قطاع خاص منتج غير احتكاري يعمل في إطار خطة للتنمية الشاملة ، وتطبيق إصلاح ضريبي شامل يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتصفية الاحتكارات ، وتطوير دور التعاونيات الاستهلاكية . وتفعيل الرقابة الحكومية والشعبية على آليات السوق ، والغاء كل الديون السابقة على الصيادين الصغار والمتورطين في تحرير تعاونياتهم من سيطرة رموز السلطة ورجال الأعمال الكبار ، وإصدار قانون جديد يحدد الإيجارات الزراعية بطريقة عادلة تضمن للمنتجين " المستأجرين " الجانب الأعم من عائد الأرض وتحديد حد أقصى للملكية الفردية والعائلية في الأراضي الزراعية الجديدة خارج الدلتا والوادي ، ومصادرة الأراضي التي تم استصلاحها وتخصيصها للأنشطة الزراعية وتم استعمالها في أنشطة أخرى استهلاكية وترفيهية أهدرت مباني الري وإقرار نظام تأميني اجتماعي شامل تمتد مظلته للأسر المعدمة وإقرار إعانة بطالة مربوطة بنظام لتوزيع العمالة وتوجيهها إلى الوظائف الشاغرة في القطاعين

الخاص والعام ( إبقاء الدعم للفقراء وإصدار قانون جديد يحقق التوازن في العلاقة بين ملاك المساكن ومستأجريها ، ورفع نسبة مخصصات الصحة في الموازنة العامة ، وتوفير الخدمات الصحية المجانية الشاملة ومنع خصخصة التأمين الصحي أو رفع كلفته .. الخ .

**ويبدو واضحا من برامج هذه الأحزاب الثلاثة مدى اقترابها من المفهوم الصحيح للعدالة الاجتماعية ودولة الرفاهة التي سادت دول أوربا الغربية منذ الستينات وطوال الربع الأخير للقرن الماضي .**

## خاتمة :

**بعد هذا الاستعراض السريع والمختصر لقضية العدالة الاجتماعية في برامج الأحزاب المصرية ، هناك حقيقة جديدة قد تغيب عن البعض ، وهي أن قضية العدالة الاجتماعية لم تعد منذ يناير الماضي (2014) قضية اختيارية للأحزاب والحكومات المصرية ، بل تحولت إلى التزامات واجبة على الجميع بنص الدستور .**

**فقد نص الدستور (18 يناير 2014 ) في المادة (8) من الباب الثاني " المقومات الأساسية للمجتمع " على ما يلي : " يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي ، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي ، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين ، على النحو الذي ينظمة القانون " .**

وفصلت المواد 9 و 12 و 13 و 14 و 17 و 18 و19 و 27 و 38 و 42 و 78 و 79 الخ . الاجراءات المطلوبة لتحقيق " العدالة الاجتماعية في مصر " .